

دعوة للمشاركة بأوراق بحثية

تعيد التحديات المتزايدة، التي تعيشها المجتمعات البشرية في العقود الأولى من الألفية الثالثة، تسلط الضوء على فرص تصويب يوصلة الاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية والإمكانيات المالية والصناعية والتقنية، بما يساعد على الاستجابة السريعة والفعالة للمتطلبات الاجتماعية المتباينة في المجالات كافة، وبما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، بالاستفادة من تدفق التكنولوجيات البارزة والحديثة وسائل الإبداعات البشرية التي لا تنضب، ومحاولات النهوض في المجتمعات النامية التي تحفيز أمال الملايين من البشر بالمساهمة الفعالة في الحضارة الإنسانية المعاصرة.

وفي هذا السياق، وفي إطار قيم الانخراط في اهتمامات وقضايا البيئة الاجتماعية، ببعديها المحلي والدولي، والسعى إلى أن يشكل مؤتمرها السنوي الدولي منصة لمناقشة قضايا حيوية وتقديم اجتهادات وحلول معاصرة، تعلن كلية القانون الكويتية العالمية عن تخصيص مؤتمرها السابع الذي سيعقد يومي 19 و20 أبريل 2020 لمناقشة (التنظيم القانوني لتطوير الاستثمار).

وتدعو السادة الباحثين من مختلف الكليات والجامعات العالمية للمشاركة بأوراق بحثية، علماً بأنها ستتولى نفقات السفر والإقامة بالنسبة لمن ستقبل بابحاثهم.

وفيما يلي محاور المؤتمر:

أولاً - التحديات الدستورية والتشريعية لتحفيز وتشجيع الاستثمار،

- الأسس والضوابط الدستورية لتشجيع وتحفيز الاستثمار.

- سبل تطوير تشريعات تنظيم الاستثمار وأطره القانونية، وهل يشكل تعدد القوانين الاستثمارية عائقاً أمام النهوض به؟

- قيود تنظيم الأنشطة الاستثمارية وانظمة إصدار التراخيص الاستثمارية.

- حدود ودور السياسات الاقتصادية والخطط التنموية للدولة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار.

- الضوابط القانونية والاقتصادية في عمليات الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار.

- الرقابة التشريعية والمالية على السياسات الحكومية في مجال تشجيع الاستثمار.



إجراءات المشاركة:

- يقدم الباحث أولاً ملخصاً لقترح بحثه، على لا يجاوز عدد كلماته الخمسين (500)، بالإضافة إلى نسخة من مختصر سيرته الذاتية، وذلك قبل 2020/1/31.
- تبلغ اللجنة التنظيمية للمؤتمر الباحثين الذين تم قبول أبحاثهم قبل 2020/2/10.
- يتم إرسال النصوص الكاملة للأبحاث قبل 2020/3/25.
- تخضع الأبحاث المقدمة للتحكيم، ويتم تزويد الباحثين بتقارير المحكمين لرعاة الملاحظات الواردة بها وذلك قبل 2020/3/31، ولا تعتبر الأبحاث مقبولة إلا بعد إقرارها من المحكمين.
- ترسل الأبحاث في صيغتها النهائية للجنة المؤتمر قبل 2020/4/8.
- ترسل الملخصات والأبحاث الكاملة على البريد الإلكتروني التالي: kiac2020@kilaw.edu.kw

المواصفات الشكلية للبحث المقدم:

- الحد الأقصى لعدد الكلمات: 15000 كلمة أو عدد الصفحات: 30 صفحة.
- نوع الخط: Times new roman - حجم الخط: 14 - المسافة بين الأسطر: 1,15.
- الهوامش: نوع الخط: Times new roman حجم الخط: 10.

للاستفسار يمكن الاتصال على:

- أ. فتحي الحامدي: f.hamdi@kilaw.edu.kw / +96522280222 +داخلي 96566305615/487
أ. ميسون الصمد: msamad@kilaw.edu.kw / +96522280181

- ضمانات وشروط تحقيق المناطق الاقتصادية الخاصة لأهدافها الوطنية.
- نظم وقواعد علاقات المناطق الاقتصادية الوطنية بالجهات الخارجية: الحدود والضوابط وال المجالات.
- جهات ونظم الرقابة على أعمال وحسابات المناطق الاقتصادية الخاصة وأعمالها.
- الإطار القانوني لتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأعمال الاستثمارية.

خامساً- توظيف الوسائل التكنولوجية في تطوير الاستثمار:

- دور وأثار العقود الإلكترونية في الأعمال الاستثمارية (تنظيمها، تفعيلها، التحديات التي تواجهها).
- الإطار القانوني للأعمال ومشروعات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وسلسل الكتل ودورها في تشجيع الاستثمار.
- دور الوسائل التكنولوجية في الاستثمارات التعليمية والتدريبية خاصة بال مجالات القانونية.
- دور استخدام الوسائل التكنولوجية بال مجالات الاستثمارية في تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المستثمرين.
- الإطار القانوني والتمويلي لتحفيز دور وفرص الشباب في مجال توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات استثمارياً.
- نظم حماية الملكية الفكرية والصناعية وضماناتها.
- إنترنت الأشياء وحياديه الإنترن트 في ضوء القانون الدولي والاتفاقيات الدولية.

سادساً- دور القانون الجنائي للأعمال في تحفيز الاستثمار:

- سبل التصدي للجرائم الاقتصادية والمالية التي تقوض فرص تطور الاستثمار.
- مواجهة الأنواع المتزايدة من جرائم غسل الأموال.
- الإطار القانوني لمواجهة تزايد جرائم الفسق والتهرب الضريبيين.
- التصدي لجرائم الفساد التي تقوض فرص تطور الاستثمار.
- مدى ملاءمة قوانين ونظم الإفلاس الحالية وفرص تطويرها بما يسهم في تحفيز الاستثمار.
- الجرائم السيبرانية وأثارها على فرص تطوير الاستثمار.
- ضمانات حماية البيئة والجرائم ذات الصلة بها.

ثانياً- السلطة الرقابية الإدارية والقضائية على المشاريع الاستثمارية:

- دور التظلم الإداري في حل المشكلات التي تواجه المستثمرين.
- طبيعة الأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة عن الجهات المنظمة والمشرفة على الاستثمارات.
- حدود سلطات اختصاصات الهيئات المنظمة للاستثمار والمشرفة عليه وعلاقتها بالجهات الوصية (مجلس الوزراء - الوزير المختص).
- حدود وطبيعة الضبطية القضائية لراقبة تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات المنفذة لها.
- جدوى وأهمية إنشاء محاكم متخصصة بالأعمال الاستثمارية.
- بعدها إجراءات التقاضي وأثره على الأعمال الاستثمارية دور القضاء في تشجيع الاستثمار.
- تقييم جدوى وجودية دور التحكيم والوسائل البديلة في حل المنازعات الاستثمارية (كثرة منصات التحكيم، مرعوية وقوانين التحكيم، تنفيذ أحكام وآثار قرارات التحكيم).

ثالثاً- الاستثمار الأجنبي والقوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية:

- الإطار القانوني والتنفيذي للحوافز والمزایا والضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي وسبل ومعايير الاستفادة منها (من طرف الدولة ومن طرف المستثمرين الأجانب).
- النظم القانونية لاتفاقيات منع الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمارات المتبادلة.
- حماية الاستثمارات الأجنبية في ضوء الاتفاقيات والقوانين الدولية.
- الآليات الدولية في حل المنازعات الاستثمارية.
- نظم المنافسة والشفافية في إدارة أعمال الاستثمار.
- أنظمة واسكال تمويل الاستثمارات ودور المؤسسات المصرفية والمالية.
- نظم حماية البيئة المحلية والعالمية من مخاطر بعض الاستثمارات.

رابعاً- الوضع القانوني للمناطق الاقتصادية الخاصة وحواجز الاستثمار فيها:

- تجارب إنشاء وتأسيس المناطق الاقتصادية العالمية الخاصة وإطارها القانوني.
- طبيعة وأنواع انشطة المناطق الاقتصادية الخاصة وعلاقتها بالنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- نظم وحدود اختصاصات وسلطات إدارة المناطق الاقتصادية الخاصة، ومدى استقلاليتها عن سلطات الوصاية.